

جودة التعليم داخل المنظومة التربوية في ظل معوقات تحقيق أهداف الإصلاح ومتطلباته

أ.د. جابر نصر الدين وأ. بن اسماعين رحيمة

قسم علم النفس جامعة بسكرة

مقدمة:

لقد تأخرت كثيرا عملية الإصلاح والتغيير. ففي البلدان المتقدمة تراجع المناهج والبرامج التعليمية والتربوية كل سنتين على الأقل وتغير إذا اقتضى الأمر، وبذلك تسير المدرسة والمؤسسات التربوية تطور العصر وسيرورة الحياة المتحولة.

ونظرا لكون المنظومات التربوية في حاجة إلى إصلاح لتتماشى مع التطورات الحاصلة على المستوى الوطني والدولي، ولأن التطور مستمر ومتواصل. فلا بد من دعم البرامج والمناهج بمعطيات جديدة تتماشى وتتناسق مع روح التطور كالتدريس بالمقاربة بالكفاءات، وهي بيداغوجيا تبنتها وزارة التربية الوطنية، على أساسها تم بناء المناهج الجديدة التي شرع في تطبيقها ابتداء من السنة الدراسية 2004/2003.

وقد مست مجالات الإصلاح بالخصوص المناهج المدرسة وطرق تطبيقها وأساليبها والكتب والوسائل المدعمة، مع انتقاء الأساتذة المثاليين ذوي الأخلاق النبيلة والهادفين إلى بناء وتخريج كفاءات متطورة مع غرس فيها روح المثل والمقومات التي تتسجم مع تراثنا والمبادئ العلمية.

كما سخر الإصلاح لإيجاد سبل ميسرة وظروف منشطة للمتعلم وتحسين ومساعدة المعلمين لتوصيل وتأدية الرسالة بالمستوى المحقق للتطور الاجتماعي والتكنولوجي العلمي.

إن هذا يتطلب الاختيار وإعادة تأهيل وصقل كفاءات هيئة التدريس وحتى الطاقم الإداري ليستجيب لمتطلبات كل مرحلة من المراحل التعليمية.

والمنظومة التربوية طريقة تنتهجها كل دولة حسب سياستها التعليمية والتزاماتها تجاه المنهاج المتبنى في التطبيق. فكل منظومة تسطر لنفسها متطلبات لقيامها وسيرها في الإصلاح، وأهداف ترجو تحقيقها في الواقع للوصول الى الجودة في التعليم.

كما أن التغييرات التي تشهدها بلادنا في مقابل البلدان المتقدمة سواء على النسق الاجتماعي والثقافي وخاصة خلال العقود الأخيرة فرضت على كل جوانب المنظومة التربوية إعادة التفكير فيما يخص مخزونها التربوي والتفتح على المحيط العالمي وتقبل تغيير سلوكها الذي لم يعد يتماشى مع ما أصبح يشهده العالم من حرية في التعبير وتساوي في الحقوق والواجبات وفي هذا الإطار فليس من المعقول في شيء الاستمرار بما نعمله من مخلفات الثقافة والتفكير البالي. ولا يعقل ونحن في زمن العولمة عدم مجارات التغيير والذي لن يكون إلا بانتهاج سياسة الإصلاح الجذري للبنات الأولى في المجتمع والتي نظمها وتكفلها لنا المنظومة التربوية.

والسؤال المطروح هنا هو: كيف نقرر جودة التعليم في وجود معوقات تحول دون تحقيق أهداف ومتطلبات الإصلاح داخل المنظومة التربوية؟

1/ تعريف النظام التربوي:

هو محصلة عدة عناصر ومكونات علمية وسياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية محلية

وأقليمية وعالمية تسعى إلى التنمية البشرية وإعداد الفرد للحياة. ولايختلف في الجزائر عن غيره من الأنظمة التعليمية العالمية، فهي تتشابه في المنطلقات والأبعاد من حيث المفهوم العام ولا يميزها سوى التوجهات الخصوصية في النمط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي السائد في المجتمع، كما ويكمن في المرجعية التي هي مصدر فلسفته وتشريعاته، وفي برامج حكوماته التي تحدد أهدافه ومراميه وغاياته.

فالنظام التربوي قرار سياسي أولا ومطلب من المطالب الوطنية يبرز فيه دور الدولة وحاجات المواطنين ومطالب التنمية الشاملة. والنظام التربوي في الجزائر شكل لجهاز إداري تنظمه علاقات قانونية واجتماعية ودوافع تربوية ثقافية مؤطرة سياسيا واقتصاديا. ولقد تأثر بعدة تيارات على رأسها وأخطرها الفكر التغريبي الذي سعى إلى محو الشخصية الجزائرية.

جودة التعليم:

إن وجود بعض المعايير الداعية إلى الانفتاح على الدول المتقدمة ومواكبة التطور الحاصل في العالم كان المنطلق الحقيقي لاهتمام وزارة التربية والتعليم بتحسين الجودة التعليمية، إضافة إلى

الجهود المستمرة في توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع التلاميذ، ومن ذلك الاهتمام بجودة التعليم والتي ركزت على مجالات رئيسة أهمها: المدرسة الفعالة، الإدارة التربوية، المعلم، المنهاج ونواتج العملية التعليمية، والمشاركة المجتمعية. كما وعملت هاته المعايير على تفعيل جهود الإصلاح والتحول من التركيز على مبدأ المدخلات إلى التوجه للإصلاح المتمركز على المدرسة واعتبارها وحدة التغيير وأساس البناء من خلال مجالاتها الفعالة.

2/ سبب اللجوء إلى الإصلاح التربوي:

تنفيذا لمخطط إصلاح المنظومة التربوية المقرر من طرف مجلس الوزراء في أفريل 2002، شرعت وزارة التربية الوطنية منذ عام 2003 في تطبيق هذا الإصلاح الذي يرتكز على ثلاثة محاور أساسية هي:

1/ تحسين نوعية التأطير.

2/ إصلاح البيداغوجيا.

3/ إعادة تنظيم المنظومة التربوية.

فبسبب هذه الاعتبارات الهامة يتعين على المنظومة التربوية رفع كل التحديات الداخلية والخارجية التي أصبحت مفروضة.

- التحديات الداخلية: تتمثل في عودة المدرسة إلى التركيز على مهامها الطبيعية، أي التعليم، والتنشئة الاجتماعية والتأهيل. كما هي مرتبطة بالتقدم واستكمال ديمقراطية التعليم و بلوغ النوعية لفائدة أكبر عدد ممكن من التلاميذ، ثم التحكم في العلوم والتكنولوجيا.

- التحديات الخارجية: تتمثل في عولمة الاقتصاد بما يترتب من متطلبات تأهيل بمستوى عال، في مجتمع الإعلام والاتصال وفي التطور العلمي التقني الذي يساعد على بروز شكل المعرفة والتكنولوجيا في المجتمع.

لذا أصبح من الضروري إعداد مناهج جديدة على أساس اختيارات منهجية وجبهة واضحة من حيث الغايات والأهداف التي لا تقبل التأويل، والخروج بكفاءات. إنجاحا لهذا الإصلاح قرر وزير التربية الوطنية إلغاء القرار المؤرخ في 21 يونيو 1998 الداعي إلى إنشاء اللجنة الوطنية للمناهج وتعويضه بالقرار المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتضمن تجديد إنشاء اللجنة الوطنية للمناهج وهي هيئة علمية وبيداغوجية تعنى بالتصور والتوجيه والتنسيق في مجال المناهج

التعليمية. كما تتكفل بتقديم الآراء والاقتراحات للوزير حول كل قضية تتعلق بالمناهج المعتمدة. وتعمل هذه اللجنة بالتنسيق مع المجموعات المتخصصة للمواد - وذلك حسب المواد التعليمية والتخصصات، وتحت إشراف مديريات التعليم بوزارة التربية الوطنية- بإعداد مشاريع المناهج التعليمية والوثائق المرافقة لها بناء على توجيهات اللجنة الوطنية للمناهج التي يقرها الوزير التربية الوطنية. وأخيرا تقدم هذه المشاريع للجنة الوطنية لدراستها وتقديرها، وبعد إقرارها ومطابقتها، تقدم للوزير قصد المصادقة عليها بقرار ينشر في النشرة الرسمية للتربية الوطنية. ولتسهيل العملية أدرجت وزارة التربية الوطنية إطارا مرجعيا يتمثل في مجموعة مقاييس ومبادئ وأسس تطبق على جميع البرامج عند صياغتها. يعتمد الإطار المرجعي في إعداد المناهج الجديدة على "المقاربة بالكفاءات" حيث تعتبر نهجا يعمل على تطوير وضعيات بيداغوجية مرتكزة أساسا على نشاطات التعلم ومواضيع التكوين المشتقة من محيط المتعلم، تتراكب فيما بينها في إطار مجالات تعلم مندمجة ومتناسقة، ومتراصة مع المراحل السابقة واللاحقة لكل المواد.

تحقيقا لهذه الأهداف وسيرا في طريق جودة التربية والتعليم الفعلية كان من الضروري الوقوف على أنقاض المناهج السابقة وتعويضها بما يتماشى والوصول إلى إحداث الإصلاح الفعلي ففي جديد إعادة صياغة المناهج التربوية أقترح:

- إعادة هيكلتها بحيث لا تصبح كقواميس معارف أساسها الجانب النفعي للمعرفة.
- المتعلم هو محور الاهتمامات تليه المادة التعليمية.
- جعل المتعلم في حالة نشاط، وتفعيل دوره بشكل تطبيقي من خلال الإطلاع على الميدان.
- تزويد المتعلم بتعلم يؤهله للحياة ومواجهة أزماتها.
- تعلم مرتبط بكفاءة نهاية مرحلة التعليم.
- الإدماج والتعلم والتقييم والبيداغوجية الفارقة والإنتاج الكتابي وممارسة المتعلم لمهامه، أهم المبادئ المؤسسة للمقاربة بالكفاءات.
- الانتقال من نمط بيداغوجيا التلقين والتوضيح إلى البيداغوجية البنائية.
- تغيير ذهنيات المعلمين والمتعلمين والمحيط التربوي من أجل الفعالية التربوية.
- تعديل المعلم لتعليماته كي تتلاءم مع سيرورة المتعلم.

- يخطط المعلم مراحل تقييم خطوات التعلم بطريقة متزامنة مع التخطيط لعمليات التعلم.
- التعلم من أجل تكوين الفرد الفاعل والمتفهم لمعطيات محيطه.
- توجيه التقييم كليا تجاه المتعلم أثناء العملية التعليمية. وتحديد المعلم لمدى تطور المتعلم من خلال ملاحظة كفاءاته.

3/ أهداف إصلاح المنظومة التربوية:

عملية تحديد الأهداف التربوية للقيام بالعملية التعليمية أساس كل عمل تربوي جاد. فعليها يتوقف إعداد البرامج واختيار وسائل التنفيذ وأساليب التقييم وبفضلها يمكننا تحقيق جودة التعليم والإستفادة بمخرجات ناشطة في المجتمع.

قال رئيس الجمهورية بتاريخ 09/ماي/2008: "إن الوعي بأهمية القدرات البشرية المؤهلة في قيادة التغيير والتحول الاجتماعي، وبضرورة إدماج المقاربة التربوية ضمن منظور نسقي لعملية التحديث والتطوير التي شرعنا فيها في إطار برنامج التجدد الوطني، هو الذي جعلنا نُبادر سنة 2000 بتنصيب اللجنة الوطنية للإصلاح، بُغية إجراء تقييم شامل ومُنسجم للمنظومة التربوية بمُختلف أطورها ومراحلها، واقتراح المعالم المرجعية الكبرى التي تمكّن القطاعات ذات العلاقة من الشروع في إصلاحها، بالشكل الذي يستجيب لطُموحات المجتمع المشروعة في الحصول على تعليم نوعي كفيل بتمكين الخريجين والمجازين من الامتلاك الجيد للمعارف والمهارات، والتحكّم في التكنولوجيات التي صار تطويعها وتوطينها وإنتاجها مقياسا لقدرة المجتمع على التجديد والابتكار".

كما قال الباحث "مصطفى محسن" في كتابه "المعرفة والمؤسسة": إن النظام المجتمعي العربي عامة، والمغربي القائم، يعاني من غياب مشروع تاريخي عقلائي، مشروع موحد الرؤية، واضح الأهداف، بارز المعالم والاستراتيجيات الكفيلة بالمساهمة في تحقيق الأهداف المنتظرة منه".

من هذا المنطلق ومما نقف عليه نرى أن البلدان المتطورة تشجع وتنادي بالاستثمار في مجال العلم والمعرفة وتسعى جاهدة إلى تنمية قدراتها، فتستثمر الأدمغة. وبذلك نجد الكثير ينتقد ويطالب باستمرار بإعادة النظر في المنظومة التربوية لتكون على اتجاه معين قد لا يخدم بالضرورة الأهداف التي تطمح المنظومة التربوية إلى تحقيقها والمتمثلة في:

- يرمي هذا الإصلاح بالدرجة الأولى إلى توفير الشروط المادية والبيداغوجية الأكثر ملاءمة للتكفل بتعداد مدرسي يتجاوز 8 ملايين تلميذ (25%) من السكان، ويعد ما يقارب مليون طالب.

وهو السياق الذي تم فيه الترخيص القانوني لإسهام المدرسة الخاصة والجامعات الأجنبية في الجزائر خلال السنة الماضية.

- كما يشمل إصلاح المنظومة التربوية التفتح على العلم والثقافة العالميين واللغات الأجنبية والتعاون الدولي، والشامل في الوقت نفسه ترقية العناصر المؤسسة للهوية الوطنية ضمن منظور يندرج في إطار الحداثة والتنمية.

- غرس القيم الروحية والدينية للمجتمع الإسلامي العربي وسقلها في شخصية المتمدرس.

- تمكين المتمدرسين من الحصول على مستوى مقبول جدا من العلم والمعرفة.

- التفتح على ثقافات العالم بتشجيع وتدعيم الترجمة لكل المصطلحات في كل الميادين التي، وهنا يجب التمكن من اللغات التطورية العالمية المستعملة في التنافس العلمي.

- تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة .

- اكتساب المعارف العامة العلمية والتكنولوجية.

- الاستجابة إلى تطلعات الشعب إلى تحقيق العدالة والمحافظة على القيم. - تنشئة الأجيال على حب الوطن .

- تلقين النشء مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين والشعوب وإعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة والتمييز.

- منح تربية تساعد على التفاهم والتعاون بين الشعوب وصيانة السلام في العالم على أساس احترام سيادة الأمم.

- تنمية تربية تتجاوز مع حقوق الإنسان وحياته الأساسية.

ومن بين أهم هذه البدائل التي راهن عليها الكاتب، وفي سياق تحليل تظاهرات الأزمة

التي يعيشها الإصلاح التربوي في المجتمع والتي تعد البدائل الخيالية للأهداف المرجوة نذكر:

- ملائمة النظام التربوي للنسيج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

- الانطلاق من الحاجيات الوطنية، لا مما تفرضه مراكز القرار المهيمنة على المستوى الدولي.

- اعتماد التخطيط التربوي إستراتيجية في ترشيد السياسات المتبعة والمتعددة بوصفها اختيارات اقتصادية واجتماعية.

- تجاوز التصور الظرفي في أي مشروع إصلاحى تربوي.
- تحديد إطار توافقي للإصلاح التربوي بين كل الفاعلين المعنيين الذين ينتمون للمجتمع المدني.
- بلورة مشروع مجتمعي يعكس المسار التنموي والرهانات المستقبلية وطنياً وقومياً.
- ربط الإصلاح التربوي المستهدف بباقي المسارات الإصلاحية الأخرى في المجتمع، من أجل التنسيق بينها، والبحث عن مكونات منظمة لحقولها من الناحية الإستراتيجية.
- تحقيق إصلاح شمولي متكامل للمجتمع بكل قطاعاته ومجالاته المتعددة.
- الارتقاء بنوعية التعليم التقني والمهني.
- تمكين المعلمين من القيام بعملية التعليم الفعال والهادف، والتقويم الشامل، الاستغلال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات، والتعامل مع المناهج بطريقة مرنة تتيح للمعلم التعامل مع المادة الدراسية، للمتعلم
- رفع مهارات طرق التدريس في المواد الدراسية بما في ذلك القدرة على إثراء المنهج بما يلبي احتياجات المتعلمين وبالتالي المجتمع.
- توظيف استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية.
- واعتبار المدرسة وحدة تنظيمية هامة في تحقيق الإصلاح التعليمي في إطار التنسيق بينها وبين الإدارة والمديرية والوزارة.
- دعم الموارد البشرية اللازمة لتطبيق مبدأ الإصلاح المتمركزة على المدرسة. -تدريب العاملين بكل مدرسة على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في كل العمليات.
- استخدام آليات التعليم عن بعد بين المدارس والإدارات.
- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات وتوظيفها داخل المدرسة.
- تزويد المدارس بشبكات الإنترنت.
- تنشيط قنوات الاتصال بين المدرسة والمجتمع.
- تنشئة المتعلمين على حب العمل والتبصير بقيمه الأخلاقية، ودوره الفاعل في تكوين الشخصية المتزنة، وغرس الطموح لإحراز التفوق والإبداع والمساهمة في ازدهار الوطن وإثراء الحضارة الإنسانية.

- إكساب المتعلمين المحتويات المعرفية و المهارية و السلوكية للمواد التعليمية المقررة في المناهج الدراسية.

- عملية الإصلاح المستمر تهدف بالضرورة إلى التكيف مع الأوضاع المتجددة، والتوظيف الجيد لكل الإمكانيات والمعطيات الذاتية، والموضوعية البشرية والطبيعية على المستوى الحضاري، ومن ثمة فهي ضرورة.

- سرعة التغير الحضاري والتطور التكنولوجي من أعقد المشكلات أمام التربية، صار ليس من السهل على التربية إدراك التطور التكنولوجي، وهذا ما يعطي لعامل الزمن أهميته القصوى في الإصلاح للتحكم في التغير الاجتماعي، لهذا يحتاج المصلح الاجتماعي إلى دقة التنبؤ، وحس صادق، يتحكم في تفكيرنا.

1-3/ أهداف الإصلاح على مستوى التعليم الأساسي: يلحق التلميذ تقنيات ومهارات علمية ومهنية ليطلع على المعارف الأساسية وهذا التعليم حاصل التحول الصناعي والاقتصادي الذي شهدته الجزائر ويهدف إلى:

- تكوين الإنسان الجزائري المتكامل والمتوازن في الشخصية.
- الإسهام في تنمية البلاد اجتماعيا واقتصاديا.
- تأكيد ديمقراطية التعليم وتعميق مدلولها.
- تأصيل التعليم وجعله مرتبطا بقضايا الوطن
- تطوير المدرسة وجعلها نواكب مسيرة المجتمع.
- تحقق المدرسة الموحدة.
- ترسيخ القيم العربية والإسلامية في نفوس المتعلمين.
- تنويع المعارف والمهارات والخبرات التي تحقق التوازن.
- تنمية الثقافة التكنولوجية.
- تأصيل العمل اليدوي وجعله قيمة من القيم الحضارية.
- تهذيب ذوق التلاميذ وإحساسهم وتنمية مواهبهم.
- إحداث التكامل بين المادة العلمية وتطبيقاتها العملية.

- إكساب المتعلمين القدرة على استخدام مبادئ التفكير.
- إكسابهم أدوات التعلم ووسائل الاتصال وتدريبهم على توظيفها.
- جعل العمليات التعليمية تستجيب لحاجات المتعلم.
- اختيار خبرات التعليم ذات الأثر الفعال في حياة المتعلم.

3-2/ أهداف الإصلاح على مستوى التعليم الثانوي:

- يهدف الإصلاح على مستواه إلى:
- مواصلة تحقيق الأهداف التربوية العامة.
- التكفل ضمن مجموعات من الشعب المتميزة بإعداد التلاميذ إما لمواصلة الدراسة العليا من خلال منحهم تعليماً ذا طابع عام يتضمن المعارف الأساسية اللازمة وإما الاندماج في الحياة العلمية مباشرة أو بعد تلقي تكوين مهني ملائم.
- 3-3/ أهداف برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة:

- لتحقيق الجودة في التعليم يكون الإصلاح المؤهل الوحيد الذي يعتمد عليه في إعادة بناء المنظومة التربوية بحيث يهدف الإصلاح المتمركز على المدرسة إلى:
- إحداث نقلة نوعية نحو تحسين الأداء المدرسي مع زيادة عدد المدارس المعدة للإصلاح توافقا مع الارتقاء بجودة المخرجات التعليمية طبقا لمعايير معينة وصولا للإصلاح التربوي.

3-4/ أهداف الإصلاح المتمركز على المتعلم:

- من التركيز على الجودة والإصلاح المتمركز على المدرسة في البداية إلى التركيز على المتعلم واحتياجاته. حيث يهدف الإصلاح هنا إلى:
- تنمية الفرص أمام المتعلم للتعبير على احتياجاته وتعزيز نشاطه وتعامله مع مصادر المعرفة ويتجسد ذلك في جعل المدرسة قادرة ذاتياً ومهنياً على تحمل المسؤولية وجعلها قادرة على التقويم الذاتي وبناء خطط التطوير.

إذن في إطار إصلاح التعليم أصبح على المدرسة تحديد وجهة نظرها وأهدافها والعمل على تحقيقها، بالتعاون مع كل فئات المجتمع، باعتبار الإصلاح أصبح من أكثر المتطلبات

إلحاحاً في عصرنا الحالي نتيجة لما تواجهه المدارس من تحديات وصلت إلى ضرورة أن تعمل كل مدرسة على تميزها الأكاديمي من خلال:

- دعم السلطة المدرسية وتمكينها من امتلاك الآليات التي تمكنها من مواجهة المتغيرات المحلية والعالمية.

- بناء القدرات والمهارات الإدارية والفنية لجميع العاملين فيها من خلال مشاركتهم في تخطيط وتنظيم وتنسيق ومتابعة وتقييم العملية التربوية والتعليمية.

- تطوير عمليتي التعليم والتعلم من خلال التعلم النشط واستخدام مدخل منظومة التقييم الشامل ورفع كفاءة طرق التدريس في المواد الدراسية.

- الاستفادة الفعالة والكاملة من التكنولوجيا في تطوير العملية التربوية والتعليمية.

4/ متطلبات إصلاح المنظومة التربوية:

يلعب النظام التربوي دوراً رئيساً في إرساء القيم الخلقية للمجتمع. وعلى هذا الأساس فإن متطلبات الحضارة الحديثة تجعل من النظام التربوي عاملاً حيوياً لتطوير المجتمع. وقد أكدت وقائع التغييرات التي شهدتها المجتمعات المختلفة عبر التاريخ بأن المجتمع الذي يقوم على نظام تربوي بال ومغلق سوف يؤول إلى الزوال. أما النظام التربوي المتفتح المتجدد باستمرار لمجابهة احتياجات المواطنين ومتطلبات الحضارة الحديثة، فيمكن أن يلعب دوراً هاماً وتطورياً. وللتربية تأثير مباشر على السلوك الفردي عندما يتعلق الأمر بالاستهلاك، فالجهل في الكثير من الأحيان يكون السبب الرئيسي في التخبط الاستهلاكي. وبالتأكيد فإن تحسن المستوى التربوي للفرد يساعد كثيراً في تنمية الاتجاه نحو الإنفاق السليم والتصرف الصحيح. وقد ثبت علمياً بأن المواهب الفردية وقابليات الفرد، لا يمكن أن تنمو بدون عناية ورعاية، ترتكز على وسائل تربوية سليمة. وهكذا فإن التربية بتنميتها لمواهب الأفراد وقابليتهم تلعب دوراً أساسياً في تطور العلوم فينعكس هذا التطور على الحياة الاقتصادية، حيث ينتشر الإبداع والابتكار.

- دعم مراكز الامتياز وبرامج البحث المشتركة.

- الدعم لإعداد الكتاب المدرسي وطبعه.

- الدعم لاستعمال تكنولوجيا الإعلام الجديدة في التعليم.

- الحاجة الملحة إلى مؤطرين ذوي كفاءة تربوية وعلى استعداد لتحمل المسؤولية مع المعلم والأخذ بيده، والتأثير فيه بالإيجاب مستشعرين المسؤولية عن فشله في أداء مهمته التربوية التي تنتج غالبا عن القطيعة وانعدام التواصل والتفاعل معه تربويا خدمة لمصالح التلميذ.

- كما تحدث وزير التربية والتعليم عن أهمية تكوين المكونين وإصلاح البرامج والمناهج مع هيكلة التعليم الذي ستخصص له إمكانيات كبيرة. وأن الإعلام الآلي والتكنولوجيات الحديثة غيرت كل المبادئ حيث أن البرامج ليست مرتبطة بقوانين وإنما تتغير من سنة إلى أخرى لذا يجب مواكبة هذا التطور بتطوير وسائل وأساليب العمل فيه.

- أما عن اللغة العربية فهي لغة وطنية ورسمية والأساس في التدريس من السنة الأولى ابتدائي إلى السنة الثالثة ثانوي كما أنه سيتم الاعتراف باللغة الأمازيغية ماديا ومعنويا وتأطيريا. - تدريس مادة التربية الإسلامية في كل السنوات دون استثناء من قبل أساتذة مختصين ومتخرجين من معاهد للتعليم العالي معلنا، مع احترام وجود واستعمال اللغات الأجنبية حيث خصصت الدولة 40 مليار دينار فيما يتعلق بأجهزة الإعلام الآلي التي زودت بها 150 ثانوية.

- العملية الإصلاحية التربوية معقدة لا يجب تركها للصدفة والمخاطرة، ولكي نتجو من الأخطار ومن الوقوع في الأغراض الشخصية فإنه لا بد أن تكون علمية في منهجها ودقتها وموضوعيتها.

كما أنه للقيام بالعملية التعليمية على أكمل وجه وجب التركيز على المتطلبات الخاصة بمكانها وهو المدرسة ومنها: - تحديد الأدوار والمسئوليات الجديدة للقيادات المدرسية وعلاقتها بالمستويات الإدارية العليا.

- ربط الموازنات الخاصة بكل مدرسة بخطة التحسين.

- تنظيم دور المدرسة في التعيين (تحديد الاحتياجات من المعلمين)

- تنظيم دور المدرسة في تحديد الاحتياجات الخدماتية للمدرسة في ضوء خطة التحسين.

- تحديد صلاحيات المدرسة في أوجه الصرف المختلفة مثل (الصيانة، التجهيزات...)

- إعادة هيكلة عملية التقويم بالمدرسة، على أن يكون جزء من عملها توكيد الجودة للقيام بالأدوار الجديدة والتي من بينها وضع تقرير عن الحالة التعليمية بالمدرسة، وربط عملية التقويم بالمتابعة، والتنسيق مع المدارس الأخرى.

4-1/ متطلبات الإصلاح التربوي ذات العلاقة بالمعلم:

أصبح المتعلم محورا للعملية التربوية فوقع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصية بيئته و لبناء شخصيته مستقبلة وأسلوبه في التفكير ودعم ثقته بنفسه، ولذلك أصبح إحداث الإصلاح يقتضي من الأستاذ:

- التفاعل الإيجابي مع تلاميذه بإثارة الحوار المثمر بينهم والذي يساهم في بناء روح النقد والإرشاد الذاتي وتدعيم الثقة بالنفس.
- الانطلاق من وضعيات مستمدة من محيط المتعلم لإثارة انتباهه و لحفز اهتمامه.
- قدرات المتعلم على التفكير المنطقي بتوخي الاستدلال لاستنتاجي و الاستدلال الاستقرائي ويستعمل أفعال وألفاظ تدل على الحركية الإيجابية مثل : التصرف - استغلال - توظيف - التفكير المنطقي - التفاعل - فهم الوضعيات - التأهيل...
- جعل التلميذ طرفا فاعلا في العملية التربوية.
- اعتدال الأستاذ في المواقف مع قدرته على التبليغ والموضوعية في التقويم.

5/ معوقات تحقيق أهداف إصلاح المنظومة التربوية:

ثقافة ووعي المعلم وتكوينه الجاد وحرصه على مسايرة التطورات الحديثة الحاصلة في ميدان التربية والتعليم عامل أساسي ومهم في تحقيق جودة التعليم ونجاح المنظومة التربوية. غير أن ضعف التكوين المتضمن الجانب النفسي والبيداغوجي لدى هذا المعلم يجعله غير قادر على مسايرة الأحداث الطارئة في المجال التربوي لغياب الوعي التربوي، وهذا ما يؤدي إلى فشل المنظومة التربوية في تطبيق برامجها ونظامها المتطور والإصلاحي.

كما وأن للأسرة والمجتمع دور فعال في نجاح المنظومة التربوية. فالمتعلم في مختلف الأطوار التعليمية يقضي أوقاتا محدودة في المؤسسات التعليمية. والمعلم قد يقف مندهشا أمام تخلي الأولياء عن متابعة دراسة أبنائهم وتشجيعهم ومد الأمل له، إضافة إلى المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المتعلم من الفقر والخلاقات الأسرية وغيرها وهو سبب آخر يحول دون نجاح المنظومة التربوية.

- البناء المادي للمدرسة حيث تفتقر العديد من المدارس إلى الكثير من التحسينات مع قلة النظافة وسوء التسيير وتوفير التجهيزات والوسائل العلمية الحديثة. ففي بعض المناطق من القطر

الجزائري تعاني المؤسسات التعليمية من عدم توفير المياه والكهرباء والمواصلات وأبسط المرافق التي لا يمكن اعتبارها من الكماليات. فإذا كانت المدرسة تفتقر لأدنى شروط الحياة فكيف يمكن السير في تطبيق برامج الإصلاح التربوي والوصول إلى التمتع بجودة التعليم و الاستفادة مستقبلا بمخرجات نشطة.

- بالنسبة لوسائل الإعلام بجميع أنواعها المكتوبة والسمعية والبصرية نلاحظ عليها قصور في تفهيم معاني الوعي بالإصلاح التربوي الذي يبرز بدوره أهمية المدرسة والمؤسسات التربوية في حياتنا.

- التفتيش الرقابي أصبح أمرا يجب تجاوزه ولا يتلاءم مع كل إصلاح تربوي ينتظر منه النهوض بالمنظومة التربوية، وهذا نظرا لوجود عدة نقائص تشوب عملية التفتيش والرقابة وصولا لتحقيق الجودة في التعليم أهمها:

- بين المفتشين عدم مسايرة النظريات الحديثة مع الاعتماد على الشكليات ومناقشة الأشياء التافهة.
 - انعدام الدراسة النفسية والثقافية الاجتماعية لأحوال المدرسين وظروفهم.
 - الاعتماد على نماذج تحرير للتقارير أصبحت محفوظة من طرف المدرسين الجدد.
 - إصدار أحكام من خلال زيارات مباحثة وقصيرة.
 - الاعتماد على المدرسين خلال اللقاءات التربوية ومحاولة إيهام الجميع ببذل مجهودات غير ظاهرة في الواقع.
 - انعدام رصد الظواهر التربوية على صعيد مقاطعة التفتيش وتتبعها بالدراسة والتحليل والتعاون مع المدرسين على إيجاد الحلول لمعالجتها.
- هذه جملة من السلبيات التي مازال أغلب (المفتشين) يجدون صعوبة في تجاوزها وهذا ما ينعكس سلبا على كل إصلاح تربوي داعم للنجاح والجودة في التعليم.
- هذا بالإضافة إلى:

- سيطرة طرق التعليم والتعلم التقليدية المتمركزة على المادة الدراسية.

- سيطرة نظم التقييم التقليدية التي تركز الحفظ والتلقين.
- ضعف استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية.
- قصور المناهج عن تلبية احتياجات المتعلم المعرفية رغم اكتضاها.
- ضعف قدرة القيادة المدرسية على متطلبات الإصلاح في ظل تزايد وتضخم الموارد البشرية.
- افتقار القيادة المدرسية إلى الصلاحيات التي تمكنها من إصلاح وتطوير العملية التعليمية على مستوى المدرسة.
- نقص الموارد المالية واقتصارها على التمويل الحكومي.
- افتقار المدارس إلى أنظمة المتابعة وضمان الجودة.
- ضعف نظم المعلومات في المدرسة.
- قدم وتهالك بعض المباني المدرسية وعدم مسايرتها لمتطلبات الجودة.
- النقص في المعامل والمكتبات وحجرات الأنشطة وافتقارها إلى التجهيزات الحديثة.
- قصور الشراكة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع الأخرى.
- عزوف بعض أولياء الأمور عن المشاركة في تفعيل العمل المدرسي.
- قلة الوعي المجتمعي بأهمية الإصلاح المدرسي وضروراته.

يواجه الكتاب المدرسي الجديد مشاكل عديدة بالرغم من حجم الغلاف المالي المخصص لطباعته والذي تجاوزت قيمته 550 مليار سنتيم لطبع 52.244,139 نسخة منها 12 مليون نسخة جديدة تخص العناوين الجديدة للسنة الأولى ابتدائي والسنة الأولى متوسط المعنيين مباشرة بالإصلاحات وخاصة بعد منح صفقات لدور نشر خاصة حيث سي طرح تعدد الدور مسائل كثيرة أهمها الشكل والسعر وهذا ما أثبتته تنوع الأسعار بالنسبة لكتاب واحد فكتاب القراءة مثلا بالنسبة للسنة الأولى ابتدائي يصل إلى 250 دينار جزائري لدى الشهاب بينما حددت دار القصبه سعرها بـ 240 في حين قدمته دار سيديا بـ 160 دينار وعلى الأولياء الاختيار.

- أهم قضايا الإصلاح شملت مادة الرياضيات واللغة العربية والتربية الإسلامية بحذف بعض الآيات وتعديل دروس.

- تنفيذًا لقرارات مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 30 أبريل 2002 حول الشروع في التطبيق التدريجي لإصلاح المنظومة التربوية وزعت عدة منشورات تتضمن التدابير العلمية

لتطبيق استعمال الترميز العالمي على مستوى السنوات الأخرى من مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي عند تطبيق المناهج الجديدة لهذه المستويات في السنوات اللاحقة، وقد بررت الوزارة استعمال هذا الترميز في المنشور رقم ثمانية بالقول إن إدراج التكنولوجيات الجديدة للاتصال التي تستعمل الترميز العالمي في البرامج بدء من التعليم الابتدائي من جهة وضرورة تفتح المدرسة على العالم من جهة أخرى هي من الأسباب التي يمكن أن تفسر قرار الإدراج التدريجي للترميز العالمي في البرامج، وحسب هذا المنشور فإن ما لم يتغير أن التدريس يتم باللغة العربية، ولذلك فقراءة وكتابة النصوص تكون من اليمين إلى اليسار وكذا كتابة وقراءة الأرقام العربية والأعداد، وأيضا القراءة بالعربية لوحدات قياس المقادير، أما ما تغير فهو رموز التعيين بحيث تكون بالحروف اللاتينية وكتابة وقراءة العبارات الرياضية الرمزية "قوانين، عمليات، متساويات" تكون من اليسار إلى اليمين والرميزات المرتبطة بوحدات قياس المقادير تكون بحروف لاتينية ويمكن الترميز للأشكال الهندسية بحروف لاتينية كبيرة، وهكذا تكون القراءة الجديدة مثلا لـ $A+B=C$ هي $A+B=C$ ونطقا تقرأ كالتالي "A زائد B تساوي c" هذا الترميز المبرر من طرف الوزارة بوصفه عالميا نجد أن الكثير من المختصين يعتبرونه إقحاما للغة الفرنسية في غير محله لأن الترميز يخضع عادة للموروث الثقافي اللغوي لكل دولة.

- الهدف الوحيد من كل هذا فرنسة المنظومة التربوية. بحيث يقع التلميذ في فوضى عارمة لا يتحملها دماغه الصغير، وكما هو معروف فإن مادة الرياضيات كما يراها أكثر التلاميذ صعبة وليست في المتناول وأغلبهم يجاهد ويتعب ليتوصل إلى فهم درس في الرياضيات، هذا والرياضيات تقرأ وتكتب باللغة العربية وتشرح أيضا فما بالك وقد أخلطت المادة بلغة ثانية، وهكذا فإن ازدواجية اللغة تكرر الضعف أكثر وتزيد من تعقيد المادة في نظر التلاميذ أكثر فأكثر وبدلا من أن تطور قدراتهم سنساهم في تخلفها، وهذا سيسهم في ترسيخ التخلف بدل التقدم العلمي بصناعة جيل لا هو جزائري عربي ولا هو فرنسي. إذ من أكثر المخاطر وقعا على ذهن ونفس التلميذ تشتته بين لغتين في مادة واحدة، وبما أن الرمز هو الأهم، والذي هو طبعا بالفرنسية فسيضطر التلميذ تلقائيا إلى التخلي عن العربية حتى لا يقع الخلط في ذهنه.

- إدخال العامية في التعليم بقول أحد المشاركين في العملية الإصلاحية أن الطفل يحتاج إلى التواصل مع مجتمعه وبتلقيه العربية الفصحى ينقطع هذا التواصل ويحدث له شرخ

لغوي يصعب التحكم فيه، فاقترح كتاب مدرسي مليء بالعامية والتي بدأت بواذره مع بداية الإصلاحات حيث أن الطائفة في كتاب اللغة العربية للسنة الأولى ابتدائي تحولت إلى "طَيَّازة؟" وكلمة متسخة في كتاب السنة الثالثة أصبحت "موسخة"، ليبدأ إقحام العامية بالتدرج إلى أن يتم ترسيمها كلغة وطنية، وأيضا تجويف اللغة العربية بإخلاتها من القواعد والنحو بحيث جاء في الصفحة الرابعة من كتاب اللغة في السنة الأولى ابتدائي مجموعة إرشادات للمعلم جاء فيها؟ مراعاة التلخص التدريجي من الشكل، الحركات مع حروف المد، الضمائر، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة وبعض حروف المعاني أما في السنة الأولى متوسط فلحد كتابة هذه الأسطر لم يفهم الأساتذة بعد ما هو مطلوب بالضبط منهم فقد تحولت اللغة العربية إلى مجرد حصة للقراءة حسب المنهاج الجديد.

- إدراج اللغة الفرنسية في السنة الثانية من التعليم الابتدائي محاصرة للعربية وهذا ليس من مصلحة الطفل كما يدعي البعض، فقد ثبت علميا ونفسيا أن السن المناسبة لإضافة لغة ثانية للطفل هي سن العاشرة كأحسن سن ولا بأس من الثامنة وإن كان إدخال اللغة الفرنسية في هذه المرحلة العمرية وكذا الدراسية يتطلب حسب رأي المختصين 12000 معلم جديد دون الحديث عن تكاليف الكتب، مما يستبعد تطبيق هذا البند بالذات لعجز الوزارة ماليا، وإن كان يتوقع توفير دعم لها من طرف الرعاة الرسميين لتشجيع اللغة العربية في الجزائر إلى مثواها الذي لا نستطيع التنبؤ بكونه الأخير، لأن هذا متوقف على دعاة المدرسة الأصلية، والمتفتحة وكل الأطراف المعنيين الذين أحدثت جمعيتهم فوضى دون نتائج واضحة.

لكن القائمين على الاهتمام بجودة التعليم في ظل الإصلاح وعلى رأسهم وزير التربية الوطنية السيد: "أبو بكر بن بوزيد" أكد في تاريخ 24 جوان 2003 أن إصلاح المنظومة التربوية سيتم في إطار احترام الدستور وقوانين الجمهورية واحترام المبادئ الوطنية وقيم ثورة نوفمبر. وأجاب الوزير عن سؤال أحد أعضاء المجلس الشعبي الوطني حول ما يثار من جدل بخصوص تقرير إصلاح المنظومة التربوية والنصوص المؤسسة للنظام التربوي وعن الأساس المعتمد من قبل اللجنة التقنية في وضع البرامج الجديدة أن ملف الإصلاح يكتسي طابعا مهما حيث نصبت بشأنه لجنة وطنية مؤلفة من مفتشين وخبراء أكفاء من عدة قطاعات قامت بمعالجته

بكل عناية ضمانا لجودة التعليم. هذا في انتظار تقديم ملف فيما يخص قرارات مجلس الحكومة لإصلاح المنظومة على أسس علمية ومنهجية وسيتم تطبيقه بصفة تدريجية. ما نلاحظه أنه بالرغم من الجهود المبذولة والفرص المتاحة والمتمثلة في المبادرات الناجحة إلا أن هناك بعض التحديات والمشكلات التي تحد من فعالية الإصلاح داخل المنظومة التربوية وبالتالي الوقوف كحاجز أمام جودة التعليم.

6/ مدى تحقيق الجودة في التعليم:

دخلت منظومتنا التربوية عالم الإصلاح، باعتبار أن المدرسة الجزائرية كانت جامدة في نظام عملها ومحتويات برامجها ومسايرة عجلة التقدم السريع، ولكن التحكم في كل العناصر التي من شأنها أن تؤثر في هذا التغيير وعدم الاقتصاد على البعض منها، هو العامل الوحيد لمواجهة التحديات الجديدة الناجمة عن تطبيق برنامج الإصلاح.

وبهذا المنظور صار نجاح المدرسة الجزائرية بالتوجه الجديد يتوقف بدرجة كبيرة على تحقيق الأهداف المسطرة وعمل فريق الإصلاح كوحدة متكاملة، ولقد أثبتت التجربة أن ضعف الأداء الإداري وافتقاد الكفاءة على حسن استغلال الموارد أدت إلى فشل مسيرة الإصلاح، وعدم التمكن من تحقيق الأهداف المخطط لها، وهذا القصور ناتج في الواقع عن غياب التصور الحديث لتسيير المؤسسة، وكذا الضعف والبيداغوجي للمدير والنقص في التكوين التربوي المؤدي إلى عدم التواصل بينه وبين المعلم وبالتالي فشل العمل التربوي، لذلك يجب الحرص على إتمام عمليتي التكوين على أكمل وجه حتى تستطيع الأسرة التربوية، إيجاد مقومات لأعمالهم ولا يجب أن يقتصر هذا التكوين على الجانب النظري، وصحيح أن هناك صعوبات وحواجز لكن يجب ان نصنع نوع من التكوين التطبيقي بواسطة الخرجات الميدانية واقتراح برامج للتكوين كدروس الإعلام الآلي والتعرف على طرائق التدريس ونظريات التعلم وتلقي دروس في التقويم البيداغوجي وعلى العموم:

- تقاس نجاعة العملية التربوية بمقدار ما تنتجه للمتعلم من إمكانيات وفرص تسمح له بإذكاء شخصيته حسيا وحركيا وسلوكيا و مهاريا أكثر مما تقاس بما يحصل عليه المتعلم من معلومات جاهزة.

- على اعتبار أن الوظيفة الحقيقية للمعلم أن يرشد المتعلم إلى سبل اكتساب المعرفة لا أن يكتفي بتلقينه إياها. ذلك أن تركيز مناهج المعرفة لديه وأساليب استنباطها ذو فائدة أكبر من حفظ مضامين من غير السيطرة عليها ولا استفادة منها.

- المطلوب توحي منهجية خالقة فاعلة تربي النشء على حب العمل والتبصر بقيمته الأخلاقية و دوره الفاعل في تكوين الشخصية.

- التزام الموضوعية العلمية والتجرد من كل ما من شأنه أن يؤدي إلى أحادية الرؤية وانتقائية النظرة وانحياز الموقف.

- الحرص الدائم على بناء شخصية المتعلم ومساعدته على الترشد الذاتي فينشأ على قيم الحق والتسامح والاعتدال في السلوك. يبدو أن سياسة الإصلاحات قد تجاوزت كل أصول التجديد العلمية لتدارك الخلل القائم في المنظومة التربوية، وبدل التكفل الفعلي بالأوضاع المزرية للأساتذة وكذا التهيئة الجيدة للمدارس ومؤسسات التعليم فإنها توجهت نحو المنهاج لتفصيله على مقياس ما جلب من بقايا أفكار المجتمعات المقابلة والمتقدمة، فما الجدوى من الإصلاحات ونحن لا نشهد أي نتيجة في مخرجات السنوات المتتالية، ولأنه من المفروض ومع بداية تطبيق هذه الإصلاحات التي بدأت منذ أفريل أن تقوم المدارس بانتقاء معلمين ثم تقييم لهم دورات تكوينية تربصية وتطلعهم على كل المستجدات، لكن أكثر المعلمين تهربوا من السنة الأولى ابتدائي مخافة أن يساهموا في ضياع التلاميذ، وما يلفت الانتباه حجم الكتب المقررة على السنة الأولى، والتي تجاوزت الصفحات فيها الحد المعقول لطفل في هذا السن، وكذا تعددها فهناك كتاب اللغة العربية والتربية الإسلامية والعلوم والتكنولوجية وكراس القسم المطبوع على شكل كتاب، فكيف يمكن لهذا التلميذ عديم الخبرة أن يستوعب. إذن فالحالة التي وصلت إليها المدرسة الجزائرية مسؤولية الجميع فتدهورها بدء من الأولياء والمؤطرين والمسؤولين، لهذا علينا الإسراع بتقديم الحلول والإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لتفادي الأخطاء وحتى لا نتورط، ونضيق مستقبل أبنائنا.

خاتمة:

أثبتت المدرسة الجزائرية رغم ما بها من النقص أنها ذات مستوى من التحصيل الفكري والعلمي والمعرفي حسن مقارنة ببقية دول العالم. وهذا يظهر في الدفعات المرسلّة إلى الخارج للتعليم والتكوين والتي تمكنت من الحصول على شهادات ومراتب علمية محترمة. كما أن لدينا باستمرار إطارات لا بأس بها تخرج سنويا لبناء مجتمعنا. مما يثبت أن المنظومة التربوية المعتمدة على المدرسة الأساسية تتبع المسار الصحيح.

وكل ما تحتاجه هو التعديل في بعض المناهج لتحقيق الأهداف المطلوبة.

وحدوث الرسوب أو الطرد للبعض من الأفراد فهذا قد يرجع إما لعدم اجتهادهم أو لتأثيرات نفسية واجتماعية سلبية أو للتأثر بالتيارات الدخيلة التي لا تناسب مقومات المجتمع أو لوجود نفور نفسي من تحصيل العلم وهذا بالتأكيد سوف يؤدي الى بعض الانحرافات ولهذا كان من الواجب تعزيز المدارس بالمثل الأخلاقية المتضمنة في المناهج.

إن الإصلاح التربوي في الجزائر يحتاج إلى سنوات طويلة للتفكير، كما يحتاج إلى أطراف متخصصة وكفؤة جزائرية من الداخل والخارج، كما يحتاج الإصلاح إلى ميثاق تربوي يلتزم به الجميع. كما يحتاج إلى إصلاح جذري في أسلوب الإصلاح نفسه.

فالجزائر طموحة بمواردها البشرية وستجد ضالتها في الإصلاح يوما ما.

فالهوض بالمنظومة التربوية يعد مدخلا أساسيا وحاسما لأي طموح تنموي، ولأي مسعى لأجل تعميق وترسيخ قيم الديمقراطية والمواطنة وعلى هذا فبناء المؤسسة التعليمية الوطنية لا ينبغي أن يتم وفق منظور تقليدي بسيط يعطل حركة التطور، بل ينبغي لها أن تكون فضاء يؤسس لتطوير العلاقات الاجتماعية، ولتصورات البناء، والقيم النبيلة، وممارسة المواطنة الحقيقية. أي أنه ينبغي أن تلعب المدرسة دور النواة التي تصنع البدائل المتينة والمخالفة، المساهمة في بناء المجتمع السليم.

تغيرت نظرة المجتمعات إلى المؤسسة التربوية فعرفت تحولا كبيرا على مستوى التسيير حتى صار لا يتم التفريق بينها وبين المؤسسات الاستثمارية، أصبح نجاحها في مقدمة مشاريع التنمية باعتبارها مصنعا لإنتاج الطاقات والموارد البشرية المشكّلة لمستقبل الأمة وأساس كل تطور فيها. وعلى الرغم من الإصلاحات الواسعة التي تعرفها البلدان وعلى رأس القائمة الجزائر في ميدان

التربية إلا أن مؤسساتنا تبقى متأخرة عن هذا التحول والفجوة تزداد اتساعا يوما بعد يوم ولكن وحتى تدخل مؤسساتنا التربوية فعلا مرحلة جديدة تضمن فيها تحقيق جودة في التعليم والمخرجات يجب الإسراع في تجديد ممارسات التسيير، وتحديث الوسائل البيداغوجية المختلفة ثم تغيير تصور المجتمع نظريته التقليدية لدور المدرسة.